



نخيل نيوز | متابعة

نفى قاضي تحقيق محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية المختص بالنظر في قضية المتهم الموقوف عدنان الجميلي، صحة ما يتم تداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشأن صدور مذكرات قبض أو ورود أسماء شخصيات عامة، نسائية ورجالية، ضمن مجريات التحقيق.

وأكد القاضي، أن هذه المعلومات عارية عن الصحة، مشدداً على ضرورة توخي الدقة في نقل الأخبار المتعلقة بالقضايا القضائية. كما أشار إلى أن ترويح مثل هذه المعلومات غير الدقيقة يُعد مخالفة قانونية، وأن الجهات المختصة تتابع هذه الادعاءات بدقة.

وأضاف أن القضاء سيتخذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق مروّجي هذه الأخبار الكاذبة، داعياً وسائل الإعلام ومستخدمي مواقع التواصل إلى الاعتماد على المصادر الرسمية في نقل المعلومات.